COMMON INTEREST
Solutions

المشكلات والتحديات التي تواجه الاندماج الوطني

المشكلات والتحديات التي تواجه الاندماج الوطني

مينا سمير

مقدمة:

يمكن اعتبار قصة البشرية في جوانبها الاجتماعية والسياسية بمثابة قصة اندماج المجموعات الصغيرة في وحدات أكبر، في العلوم السياسية لا نهتم بالطريقة التي اندمجت بها مجموعات القرابة في القبائل ولا بالطريقة التي يمكن أن تندمج بها الأمم في المجتمعات الدولية في المستقبل. ينصب اهتمامنا على الطريقة التي اندمجت بها المجموعات العرقية والثقافية كليًا أو جزئيًا في المجتمعات الوطنية من أجل دعم التنظيم السياسي للدولة القومية.

مع تطور المجتمعات البشرية، بدأت تتطور عدد من الخصائص الذاتية التي انتمى لها البشر مثل الدين، العرق، العائلة (القبيلة)، والمنطقة الجغرافية، وغير ذلك من المحددات التي ساهمت في خلق هوية جماعية تنتمي لها المجموعات البشرية وتدافع عن خصائصها وقيمها، وفي ظل صراع البشر على الموارد، عادة ما كانت الاختلافات في تلك الخصائص مع المجموعات البشرية الأخرى سببا للصراعات والحروب، وتطوى صفحات التاريخ العديد من الصراعات والحروب التي اتخذت أشكالا دينية، أو صراعات بين العائلات على السلطة.

في عام ١٦٤٨ تم إنهاء أحد أكبر وأطول تلك الصراعات في أوروبا، وهو ما يعرف بحرب الثلاثين عام، وهي الحرب التي بدأت مدفوعة بنزاع مذهبي كاثوليكي/ بروتستانتي داخل أراضي الإمبراطورية الرومانية المقدسة، للتوسع فيما بعد وتجد الأطراف المتحاربة في العصبية المذهبية مدخلا مقبولا للحرب، لتمتد الحرب فوق بقاع الإمبراطورية الرومانية المقدسة، الدويلات الألمانية، الإمارات الهولندية، إسبانيا وفرنسا. ولا تعد الحرب في ذاتها هي محور اهتمامنا في هذا المقال بقدر ما نتج عنها من متغيرات سياسية لعل أهمها هو إرساء مبدأ حقوق السيادة، أي الدولة القومية.

في محاولة لتلافي الصراعات المذهبية بين السكان، سمحت المعاهدة للمنتمين إلى أي من المذهبين الكاثوليكي أو البروتستانتي بحرية الهجرة إلى المناطق التي تضم أغلبية من مذهبهم، وهو ما يعني أن الدول القومية التي نشأت نتيجة لتلك المعاهدة ضمت بين مكوناتها الاجتماعية في صيغها الجديدة تنوعات مذهبية، حيث أن الأولوية في ذلك النموذج هو الانتماء للقومية وليس للمذهب، وهو ما عززه فيما بعد حزم من العهود والمواثيق والقوانين التي أرست مبدأ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين، وتلك هي أهم الأسباب الواقعية التي أدت إلى التعايش السلمي والاندماج الوطني بين سكان الدول على الرغم من اختلافاتهم الشخصية.

فيما بعد، ونتيجة لعوامل عدة منها الاستعمار الأوروبي الذي بسط نفوذه على أغلب مناطق العالم، انتقلت فكرة الدولة القومية لتلك المناطق، وتم ترسيم الحدود التي ضمت بين ثناياها سكان ذوي اختلافات عرقية، دينية، مذهبية وعائلية، تم نقل النموذج وترسيم الحدود دون أي مراعاة للخصوصية الثقافية والتاريخية لسكان تلك المناطق، دون مراعاة لطبيعة العلاقات وتاريخها بين تلك المجموعات المختلفة وهو ما عزز فيما بعد الصراعات الأهلية بين سكان تلك الدول خاصة بعد الاستقلال، ولعل دولا مثل الهند، السودان وأوغندا وغيرها من الدول مثالا على ذلك.

يعد الاندماج الوطني أحد العمليات السياسية التي تحاول أن تحد من حدة الصراعات داخل المجتمع الواحد والتي تنشأ نتيجة الاختلافات بين السكان، كما يعد أحد مؤشرات التنمية السياسية التي تعكس مدى نجاعة النظم السياسية في الإدارة والحكم.

في هذه الورقة، سوف نحاول أن نتناول أهم المشكلات والتحديات التي تواجه الاندماج الوطني في نقاط محددة يمكن القياس عليها، وكذلك المقترحات والتجارب الدولية الإيجابية للتغلب على تلك المشكلات والتحديات.

أولا، ما هو الاندماج الوطني :

لا تخلو دولة في العالم من وجود اختلافات وتباينات بين سكانها وأقاليمها، بداية من الطبقة الاجتماعية والمناطقي، وصولا إلى اللغة والدين والعرق. وتعد قدرة الدولة على إدارة تلك الاختلافات بين مكوناتها أحد مؤشرات قوتها السياسية، حيث إن غياب قوة الدولة السياسية وإيجابية تأثيرها وحضورها في ظل تلك التباينات، من شأنه أن يعزز من حدة التناحر بينها، والذي قد يتحول إلى اقتتال أهلي.

يمكننا تلخيص مفهوم الاندماج الوطني بأنه إدراك الهوية المشتركة بين مواطني الدولة الواحدة، أي إدراك الفرد بسماته الفردية والشخصية لانتمائه إلى مجموعة مختلفة من الطبقات، الثقافات، المجتمعات، الأديان، الأقاليم واللغات. ووعيه بأن كل تلك العناصر هي واحد في مفهوم أوسع وشامل لها وهو الوطن.

على سبيل المثال، لمملكة المتحدة دولة غير مرتبة إلى حد ما، ليست فيدرالية ولا موحدة تمامًا، وليس لها دستور رسمي ولا يمكن فهمها إلا من الناحية التاريخية. تم إنشاؤه على مراحل، من خلال توسع إنجلترا لتأخذ في ويلز واسكتلندا وأيرلندا، لكنها عانت بعد ذلك من عملية تفكك جزئي بسبب تمرد في أيرلندا أدى إلى تقسيم ذلك البلد واستقلال الجزء الأكبر منه. إنه يقدم مثالًا على التكامل السياسي والتفكك. فالدولة التي تتكون من إنجلترا، اسكتلندا، أيرلندا، وويلز، على الرغم من التباين الإثني، الثقافي، والطائفي وغير ذلك، إلى أن جميع سكان تلك المناطق يدركون بأنهم ينتمون إلى كيان سياسي يسمى المملكة المتحدة، في المقابل تحصل جميعها على قدر كبير من المساواة في الحقوق السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

إذا، فلا يمكن اعتبار الاندماج الوطني هو عملية أتوماتيكية تحدث لمجرد الميلاد في رقعة جغرافية معينة، أو الانتماء لطبقة أو مجموعة عرقية، أو حمل جنسية ما، فهذه مكتسبات طبيعية لا تكفي لتعزيز الشعور بالانتماء الذي هو شعور في حاجة إلى تحرك موازي من الاتجاه الأخر، وهو الدولة.

ثانيا، دور الدولة في تعزيز الاندماج الوطني :

يمكن الإشارة إلى أن دور الدولة في دعم الاندماج الوطني هو خلق فرص وحقوق متساوية لكل المكونات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة، لتكون هذه المكونات الاجتماعية أكثر اندماجاً فيما بينها، وبالتالي يعلو الولاء القومي بينها على الولاءات الإثنية والقبلية، وتعنى كلمة اندماج التكامل الطوعي بين المكونات الاجتماعية المختلفة داخل الدولة الواحدة، والاندماج الوطني مفهوم يسعى لإدارة التنوع والتعدد الثقافي، وتوجيه التباين الإثنى والديني واللغوي القائم في المجتمع، ليسهم في بناء وحدة وطنية قائمة على التنوع.

يهدف الاندماج الوطني لتحقيق المساواة بين مكونات المجتمع في داخل الدولة الواحدة، عبر تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم الآنية والمستقبلية، وعليه يحمل مفهوم الاندماج الوطني في طياته توجهات فكرية تحاول أن تجد حلاً للكثير من المشاكل الاجتماعية المعقدة، كالنزاعات والصراعات الإثنية، التي تهدد وحدة الدول، وتعمل على تعطيل قدرات الحكومات الوطنية من الإيفاء بمتطلبات شعوبها.

---

[1] Anthony H. Birch, Nationalism and national integration, First edition, London 1989, P74.

[2] عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، أزمات الاندماج الوطني في القارة الأفريقية، موقع سودانايل، ٢٢ مايو ٢٠١٣، shorturl.at/alBEF

COMMON INTEREST Solutions

ثالثا، أهم المشكلات والتحديات التي تعيق الاندماج الوطني :

- **عدم إدارة التنوع :**

تقريبا، لا توجد دولة في العالم يتكون سكانها من مكون أوحد، فالمجتمعات تتكون من مجموعات تختلف فيما بينها في عنصر واحد على الأقل مثل الدين أو اللغة أو غير ذلك، وتتفاوت الدول في حجم التنوع بين مكوناتها، فهناك دول تتكون مجموعاتها المجتمعية من فصيلين على الأقل، في حين هناك مجتمعات تضم بين مكوناتها عشرات المجموعات المختلفة فيما بينها مثل الولايات المتحدة الأمريكية. دائما ما يطرح الباحثون سؤالا عن حجم التنوع ومقداره، وهو ما مقدار التنوع الذي يمكن لبلد أن يستوعبه قبل أن يتفكك تحت ضغط الصراع بين الجماعات وقوى الطرد المركزي.

يجب العثور على الإجابة في التحليل المقارن للتجربة التاريخية للبلدان ذات الهياكل السكانية المتنوعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند والمملكة المتحدة وسويسرا وبلجيكا والعراق، ولبنان وجنوب إفريقيا وغيرها، حيث تضمنت عملية بناء الأمة في العصر الحديث دمج المجموعات دون الوطنية من المواطنين في شكل من أشكال الأمة المشتركة مع نمط الهوية الوطنية الشامل.

تعد الدوافع الأساسية للانقسام في المجتمعات هي العرق، اللغة، الدين، أو المنطقة أو مزيج من هذه العوامل. لكل دولة مجموعتها الفريدة من الانقسامات التي يمكن أن تترجم في بعض الأحيان إلى عداء شرس بين الجماعات. في كثير من الحالات، تقوض هذه الانقسامات التماسك والاستقرار الذي يحتاجه المجتمع للتقدم إلى مستويات أعلى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

تأثير العرق، الدين، واللغة على إدارة التنوع :

تلعب تصورات العرق اليوم دورًا مهمًا في إنتاج شعور قوي بالتمييز بين الناس، حيث يعتبر التعرف الفوري على الاختلاف في لون البشرة أو خصائص الوجه من العناصر الأساسية المستخدمة كأساس للتمايز الاجتماعي، على الرغم من أن مصطلح "العرق" أصبح اليوم مفهوماً إلى حد كبير كمفهوم علمي فيما يتعلق بالتمايز الاجتماعي بين البشر. بشكل عام، على الرغم من تعالى الأصوات وسن التشريعات والقوانين التي تناهض العنصرية على أساس العرق، إلا أن ذلك مؤشر في الوقت نفسه على ما يمكننا وصفه بميل الظهور بالشعور بالهوية العرقية الواضحة، وهو ما يحدث بشكل خاص في البيئات متعددة الأعراق، وهو الشعور الذي إذا لم تتم السيطرة عليه وإدارته فقد يخلق صراع على أساس عرقي، مما يعني فشل إدارة التنوع، وبالتالي فشل الاندماج الوطني وتهديد استقرار الدولة.

وفيما يتعلق بالدين، وهو العنصر الأكثر تهديدا للاندماج الوطني في حالة عدم إدارة الدول لتنوعاتها الدينية، حيث أن المجموعات الدينية عادة ما تكتسب شعورا بالتفرد والأفضلية عن باقي البشر بأوامر إلهية، وهي الصيغة التي تشكل هوية جمعية تتسم بالشعور بالتميز عن باقي المكونات، ومن ثم خلق تصورات وصور نمطية سلبية ضد المكونات الدينية الأخرى عادة ما تكون مزعجة وينتج عنها رد فعل معاكس في نفس الاتجاه، ولعل العديد من المشاحنات والهجمات الطائفية خاصة في الدول التي تشهد استقطاب ديني وطائفي عند تحليلها سوف نذهب إلى أن الدافع عادة مرتبط بتصورات التمايز أو الصور النمطية السلبية تجاه المنتمين إلى أديان أو مذاهب أخري.

أما اللغة، وهي أول وأهم وسائل التواصل بين البشر جميعا، فعدم الإدراك للتواصل الصحيح من شأنه أن يخلق حواجز بين المجموعات المكونة للمجتمعات، ودخول كل مجموعة في حالة عزلة عن المجموعات الأخرى، وهو ما يعزز من التنميط السلبي المتبادل بين كل مجموعة ضد المجموعات الأخرى، مما يعد تمهيدا للصدام الذي يشتعل من أبسط الأسباب.

---

[3] W B VOSLOO, Diversity and national integration, University of Wollongong, September 2016, p1.
[4] CW Anderson، F.R. von der Mehden، C. Young، Issues of Political Development، Prentice-Hall، NJ، 1967، pp20-27.

من ناحية أخرى، فالتجارب السياسية لعدد من الدول تشير إلى أن التجاهل الرسمي للدول للغة أحد مكوناتها المجتمعية بمثابة دافع رئيسي للشعور بالاغتراب من قبل ذلك المكون تجاه المجتمع والدولة، كما أنه يعد دعم للدولة لإحدى ثقافتها لتهيمن على الثقافات الأخرى، ربما تكون اللغة هي لغة الأغلبية من السكان، إلا أن ذلك لا يعد مبررا قانونيا أو أخلاقيا لتهميش لغات أو ثقافة الأقليات الأخرى في المجتمع، حتى تتفادى الدولة شعور جزء من مكوناتها بالتهميش، وهو ما يعد مؤشر كبير لصراع محتمل.

- **التفاوت الاقتصادي :**

التفاوت الاقتصادي بمفهومه المجرد هو أمر طبيعي في ظل ندرة الموارد، فلا يمكن لجميع البشر أن يكونوا على نفس القدر من الرفاهة أو المستوى الاقتصادي، فالطبيعة الإنسانية والسمات الشخصية في ظل المنافسة على الموارد والفرص تلعب دورا محوريا في خلق ذلك التفاوت، وأحد الأدوار الرئيسية للدولة هو العمل على تقليل حدة ذلك التفاوت وليس إنهاءه، وللدول أدوات عديدة في ذلك مثل فرض نظام تصاعدي للضرائب أو سياسات الرعاية الاجتماعية أو برامج الدعم الموجه للطبقات الأكثر ضعفا وغير ذلك.

إلا أن الإشكالية تكمن إذا ما كان ذلك التفاوت ناتج عن غياب العدالة، وانحياز الدول للطبقات الأكثر ثراء دون مراعاة لواقع واحتياجات الطبقات الأكثر فقرا، فوجود النسبة الأكبر من ثروات البلاد في يد نسبة قليلة من سكانها مع وجود نسبة كبيرة من السكان تحت خط الفقر هو أحد علامات التفاوت الاقتصادي الذي ربما يكون مدعوم بغياب للعدالة.

مثل تلك الأوضاع تخلق بالضرورة حالة من الاستقطاب داخل المجتمع، فينقسم إلى معسكرين كل منها في حالة شحن عالية ضد الأخر، ويخبرنا التاريخ أن تلك الحالة كان وقود للعديد من الانقسامات الحادة التي أدت في النهاية إلى ثورات وحروب أهلية، والثورة الفرنسية والبلشفية نماذج واضحة لما يمكن أن يصنعه التفاوت الاقتصادي في ظل غياب العدالة.

في كثير من الأحيان، يكون التفاوت الاقتصادي في ظل غياب العدالة محركا خفيا للاضطرابات، خاصة ما إذا كان ذلك التفاوت الاقتصادي مصحوبا أيضا بتمايز عرقي، ديني، جهوي أو غير ذلك، آنذاك يصبح ذلك التفاوت الاقتصادي أحد المحركات الحقيقية لكن بشكل خفي للنزاعات الإثنية، فلن ينخرط أحد في صراع طائفي على سبيل المثال ويصرح أن دافعه في ذلك ثراء المنتمين إلى ذلك الدين بينما هو وفقير، في حين يقدم عشرات المبررات ربما لا ترتقي لأي منطق لتبرير فعله.

- **ضعف النظم السياسية :**

يمثل النظام عند "ديفيد ايستون" في النموذج المبسط للنظام السياسي، وحدة التحليل الرئيسية في اقتراب التحليل النظمي، ويعرف النظام بصفة عامة بأنّه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر فالنظام يتمتع بنوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله عن النظم الأُخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك بها.

وعملية التحليل التي تتم داخل النظام هي عملية تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل بهدف إدراك هذه الأجزاء كمكونات لكل مركب مع محاولة معرفة الضوابط التي تربط علاقاتها ببعضها البعض من جهة، والقوانين التي تحكم حركة وتطور الكل المركب من جهة أخرى. وعلى ذلك يعرف النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات السياسية.

التي تحدث داخل أي مجتمع والتي يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة. ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر أساسية هي: المدخلات، التحويل، المخرجات، والتغذية العكسية / الاسترجاعية.
وفقا لتلك المقاربة، فإن النظام السياسي يرتبط بعناصر في محيطه أو بيئته تتفاعل معه وتؤثر فيها كما تتأثر بها، فالنظام السياسي يتجلى في مجموعة من القرارات والتصرفات، التي تنعكس على محيطه فتؤثر فيه، فتنعكس مرة أخرى على النظام السياسي في صور التأييد وإعادة الانتخاب وكذلك الاستقرار.

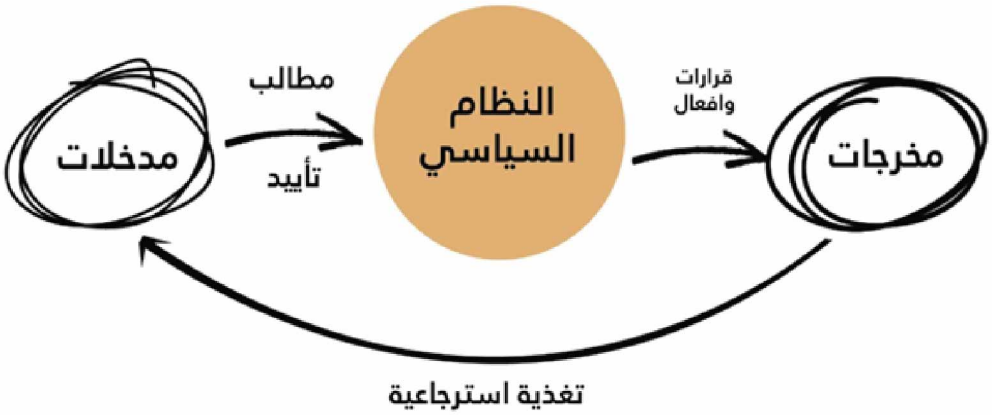

في السابق وحتى ستينيات القرن الماضي، كانت المؤشرات التي تستخدم من قبل النظم السياسية لقياس التأثير السياسي تنحصر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي المؤشرات التي تطورت فيما بعد في الدراسات السياسية الليبرالية لتشمل أزمات التنمية السياسية للنظم السياسية، وما تمثله تلك الأزمات من ضعف للنظام.
تضم أزمات التنمية السياسية 6 أزمات هي، أزمات الهوية، الشرعية، المشاركة السياسية، التغلغل، التوزيع، والاندماج.
فالاندماج الوطني هو أحد أزمات التنمية السياسية، التي عادة ما تنتج عن ضعف النظام وتنعكس على النظام فتضعفه، وهناك العديد من الأسباب التي تسهم في تغول أزمة الاندماج الوطني، لعل أكثرها وضوحا وتأثيرا هو تعزيز هيمنة ثقافة ما وتهميش الثقافات الأخرى، وعادة ما تكون تلك الثقافة هي ثقافة الأغلبية من السكان وتعززها الأنظمة السياسية للحصول على تأييد أتباعها. كما يمكن أن تكون تلك الثقافة هي ثقافة أحد المجموعات السكانية من الأقليات، ولكن النظام السياسي يكون مكون في عناصره الرئيسية من تلك الأقلية، وهو ما ينمى شعور معادي لدى الأغلبية، وفي كل الأحوال تلك السياسات سبب رئيسي لأزمة الاندماج الوطني.
بالإضافة إلى تعزيز هيمنة إحدى الثقافات، فإن أي خلل في منظومة العدالة من شأنه تعزيز أزمة الاندماج الوطني، خاصة وأن هناك بعض الدول تعزز منظومتها الدستورية والتشريعية من حقوق وامتيازات أحد مكوناتها المجتمعية أو تنتقص من حقوق مكون أخر، ولعل نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا مثالا على ذلك، حيث وضع مجتمع جنوب أفريقيا في حالة استعداد دائم للحرب الأهلية قبل أن يسقط في عام ١٩٩١ .
أزمة الاندماج الوطني هي أزمة سياسية في المقام الأول، ولوضع حدا لها تمهيدا لمعالجتها فإنها تحتاج إلى عملية سياسية معقدة، ولا يوجد نموذج واحد أو تجربة واحدة كانت الممارسات القمعية أو الحلول الأمنية حلولا لتجاوز أزمة الاندماج الوطني، بل في الغالب تؤدي إلى زيادة الأمور تعقيدا.

[5] اقتراب تحليل النظم، الاقتراب النسقي، الموسوعة السياسية، shorturl.at/oz456

الخاتمة :

كانت الامبراطوريات في العصور الوسطى تمتد لتشمل رقع شاسعة من الأرض تضم سكانا متباينين عرقيا، لغويا ودينيا، وفي إطار سعيها للتوسع والسيطرة على الموارد دخلت تلك الدول في حروب طاحنة نتج عنها عدد من المتغيرات منها تنامي الشعور القومي والاعتراف بمبدأ سيادة الدول التي تشكلت من مجموعات من السكان لديهم العديد من التشابهات، لكن أيضا كان بينهم اختلافات إما عرقية، أو لغوية، أو دينية.

تلك الاختلافات بين السكان من شأنها أن تكون عنصر ثراء للمجتمع، فالتنوع في حد ذاته أحد مسببات الابداع في كل مجالات الحياة، إلا أن التنوع إذا لم يخضع لإدارة ناجحة وفعالة، فقد يسبب حالة من الفشل للدولة والمجتمع وقد تصل الأمور إلى حالة الاقتتال الأهلي.

هناك العديد من المسببات لفشل عملية الاندماج الوطني، منها تصورات السكان أنفهم عن أفضلية العرق، الدين أو اللغة التي ينتمون لها، وفي ظل وجود تلك العناصر لدى مجموعة من السكان فأنها تخلق نوع من التصورات الجمعية تعطي شعور بالسيادة والتقليل من المكونات المجتمعية الأخرى، وهو ما يؤدي إلى صراع بين المكونات المجتمعية.

والسبب الأخر هو التفاوت الاقتصادي، والتفاوت الاقتصادي الكبير بين طبقات المجتمع من شأنه أن يخلق حالة من الاحتقان الاجتماعي التي قد تتحول إلى أشكال من المعارضة المسلحة أو الثورة، وثورات فرنسا والبلاشفة مثالا على ذلك. من ناحية أخرى، قد يؤدي التفاوت الاقتصادي بين مجموعات متمايزة بوضوح إلى خلق حالة من التحفز الطائفي، ليكون ذلك التفاوت هو المحرك المستتر لأي أعمال طائفية في المجتمع.

وأخيرا، فإن ضعف النظام السياسي هو سبب ونتيجة لأزمة الاندماج الوطني، حيث أن أحد أزمات التنمية السياسية التي تنتج عن قصور في عملية تفاعل النظام السياسي مع محيطه أو بيئته، وهو ما يحتاج من النظام أن يدعم سياسات المساواة ودعم منظومة العدالة وتحييد الأمن سياسيا، لتحقيق الاندماج الوطني.